الفصل الثاني

القدس وثقافة التزوير الإسرائيلية

خالد سعيد

تركز الدراسات التوراتية على اعتبار أن مملكة «إسرائيل القديمة» حقيقة تاريخية لا جدال فيها، وأن ثمة استمرارية تاريخية مباشرة بين هذه المملكة في بداية العصر الحديدي، وبين الكيان الصهيوني، ولا يقتصر الأمر على ذلك، وإنما توظف أحداث التاريخ القديم في خدمة الأطماع السياسية الصهيونية المعاصرة.

فعلى الرغم من أن إسرائيل القديمة لم تكن إلا خيطًا رفيعًا في نسيج فلسطين الغني، فإن الكيان الصهيوني يتخذ ويتبع حزمة من سياسات التزوير المختلفة والمتعددة، ويبني من خلالها ثقافة جديدة، تكون نهجًا، ومدرسة، وسبيلًا يهتدي بها، تهدف إلى طمس الهوية العربية الفلسطينية في مدينة القدس، بحيث يصبح الفلسطينيون أقلية هامشية، ليس لها تأثير يذكر في إطار ما يدعي «بالقدس الكبرى العاصمة الأبدية لإسرائيل».

من هنا، نحاول في هذه الدراسة طرح وتقديم بعض ثقافات التزوير التي ابتدعها الإسرائيليون في طمس الهوية العربية للقدس، وتقديم بدائل صهيونية وعبرية بدلًا منها، تكون نبراسًا لأجيال قادمة من أبناء الكيان الصهيوني، ينهلون منها لاستمرارية حياتهم فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة، عبر مجموعة مختارة من المباحث.

خصخصة القدس لشعب إسرائيل

لا تتفق تلك المكانة المبالغ فيها لأورشليم في الفكر الإسرائيلي، وذلك التغاضي «المتعمد» عن ذكر مكانتها عند الرب ـ يهوه ـ إله بني إسرائيل. فقد ذكرت المدينة، منذ بدايات ظهور إبراهيم (عليه السلام) في سفر التكوين، لكن من الصعب أن نستخرج كلمة واحدة تدل على تفضيل هذه المدينة من قبل إله إسرائيل، أو أمرًا بتقديسها.

كما أن الأسفار الخمسة لا تشير إلى أي «خاصية» تتمتع بها المدينة، ويمضي موسى إلى ربه دون أن يذكرها ولو بشطر كلمة. يشوع والقضاة لا يخبروننا في سفريهما عن أورشليم شيئًا يوحي بقداسة المدينة، أو خصوصيتها.

سفرا صموئيل، بما فيهما من أحداث، وما تضمناه من شخصيات، لا نشم رائحة المدينة من قريب أو بعيد في إصحاحاتهما، التي بلغت نحو خمسة وخمسين إصحاحًا؛ فصموئيل النبي لا يذكرها على الإطلاق، وربما لا يعرفها؛ وشاؤول الملك لا يخبرنا بشيء عنها، ولا تبدو على خارطة اهتماماته العسكرية والملكية؛ وداود، خلال صراعه مع شاؤول حميه، ومع الفلسطينيين في المنطقة، لا يبدي أدنى اهتمام بالمدينة، لا عسكريًا، ولا سياسيًا، ولا دينيًا، وهو رجل الحرب والسياسة، والذي اعتمده الرب ـ يهوه ـ مخلصًا لبني إسرائيل ـ شعبه المدلل ـ من أيدي جميع أعدائهم (صموئيل الثاني ٣/ ١٨) [١].

فيموت داود، ويأتي سليمان ليرث ملك أبيه، ويرتكب سليمان ـ وفق رواية سفر الملوك الأول (١١/ ١ ـ ١٠) ـ كل الموبقات المهلكات في أورشليم، ولا يحرك الرب ـ يهوه ـ ساكنًا لقداسة المدينة. وفجأة، وبلا سابق إنذار، يحدث التحول الكبير الخطير، ويختار الرب أورشليم، هكذا في عبارة عارضة.

ثمة اختلاق في هذه الفقرة: «فغضب الرب مع سليمان لأن قلبه مال عن الرب إله إسرائيل»، فقال الرب لسليمان: «من أجل أن ذلك عندك ولم تحفظ عهدي وفرائضي التي أوصيتك بها، فإني أمزق المملكة عنك تمزيقًا وأعطيها لعبدك، إلا أني لا أفعل ذلك في أيامك من أجل داود أبيك، بل من يد ابنك أمزقها، على أني لا أمزق منك المملكة كلها، بل أعطي سبطًا واحدًا لابنك لأجل داود عبدي، ولأجل أورشليم التي اخترتها».(ملوك أول ١١/ ١٩- ١٣) [٢].

سنجد الفقرة الأخيرة من النص، وقد أقحمت فيها عبارة يظهر بوضوح انتحالها. فإكرام الرب لداود شيء له «سوابق» في النصوص، لكن اختيار الرب وتكريمها، أو «تشفيعها» في سليمان، أمر قفز فجأة إلى النص. ولم يسبق لإله إسرائيل أن اختار أورشليم. ولم يسبق له أن اختار لنا مكانتها وقدسيتها. ولم يبين لنا ـ كذلك ـ أسباب هذا الاختيار المفاجئ. ومن ثم نشكك، بيقين بالغ، في أصالة العبارة الأخيرة من النص السابق.

تتكرر تلك العبارة، تكرارًا، يوحي بأن واضعها قد أدرك إضافتها، فراح يحشرها ـ في نفس الإصحاح ـ حشرًا، لإقناع الناس بها، «وكان (الرب) يكاد يقول خذوني». «من أجل عبدي داود، ومن أجل أورشليم، المدينة التي اخترتها» (١١/ ٣٢). ولم يذكر لنا الرب، ولا واضع العبارة، متى تم الاختيار، ولا أسبابه. ومن هنا، يسعى واضع عبارة الاختيار إلى تزيين السفر بها، وتذكير الناس بعملية الاختيار، في محاولة واضحة منه لترسيخ هذه الصورة في الأذهان. ويتوالى ذكر عبارة «المدينة التي اخترتها»، أو «المدينة التي اخترت» في عملية «غسيل دماغ» لقارئ النصوص. وفي عملية «خصخصة» أخرى للإله «يهوه»، بعد أن تمت «خصخصة» لشعب إسرائيل، وحسب، نراه يصيح «إله أورشليم» (عزرا ٧/ ٢٠) [٣].

مما أخطأوا فيه، أيضًا، قولهم: إن داود فتح القدس، وهو خبر ذكرته التوراة الملفّقة، ليس له شاهد مما عندنا من الأخبار الصحيحة (القرآن، والحديث)، ولم تثبت الحفريات الأثرية شيئًا من هذه الأخبار [٤].

ففي القرآن، أن داود كان في جيش طالوت، لقوله تعالى: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ (البقرة: ٢٥١)، وجالوت هذا لم يكن في القدس، بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ﴾ (البقرة: ٢٤٩)، وليس

في القدس نهر. فالمعركة كانت في الساحل الفلسطيني، حيث توجد أودية جارية كأنها أنهار؛ لأن جالوت كان من ملوك الفلسطينيين، وكان هؤلاء يسكنون الساحل.

فدخل داود القدس، وسكن فيها بوصفه نبيًّا لا فاتحًا، بدليل أن سكان القدس الكنعانيين لم يغادروا منازلهم وأرضهم، وعاشت القلة المؤمنة التي رافقت داود مخلوطين بمن كان فيها. ذلك أن داود لم يكن مرسلًا إلى بني إسرائيل، وإنما كان نبيًّا هاديًا للناس كافة، في المحيط الذي يعيش فيه. وإنما يرسل الله النبي إلى القوم أو القبيلة إذا كانوا في بقعة لا يسكنها غيرهم. كما أرسل الله هودا إلى قوم عاد، وأرسل الله صالحًا إلى ثمود. أما بنو إسرائيل فلم يكن لهم في زمن داود موطن يستقلون بسكناه، ولم يكونوا مجموعين في بقعة واحدة، فالمنطقة التي نبئ فيها داود كان أكثر سكانها من الكنعانيين[٥].

القول بأن داود أنشأ مدينة (أورشليم) قول باطل، فمدينة أورشليم، أو القدس، أو بيت المقدس، قديمة قدم المسجد الأقصى. وقد أخبر الله أنه بارك فيما حول المسجد الأقصى منذ وُجدت الحياة على هذه الأرض، ومن معاني البركة كثرة الخيرات، التي تكون سببًا في حياة الناس، لم تكن بسبب إسراء النبي محمد ﷺ إلى المسجد الأقصى، وإنما كانت قديمة. وقد أثبتت الكتابات القديمة الأثرية المكتشفة في تل العمارنه في مصر، التي تعود إلى عهد الفرعون أمنوفيس الثالث (١٤١١ ـ ١٣٧٥ق.م)، أن القدس كان يحكمها ملوك من اليبوسيين الكنعانيين. ففي ذلك الوقت كانت القدس داخلة في حلف حماية مع الملك الفرعوني[٦].

الهيكل اليهودي

وجدت القيادات الصهيونية ضالتها المنشودة في جعل فكرة «الهيكل اليهودي في القدس»، باعثًا ومحرضًا على حشد الطاقات الذاتية والتحالفية لبناء المشروع اليهودي الصهيوني في فلسطين. ولهذا جرى بناء صيغة ذهنية جامحة حول الهيكل، عبر مطابقة حشرية أو مصطنعة بين نصوص التناخ (العهد القديم) وجغرافية القدس، واعتبرت هذه الصيغة أن الهيكل في نظر اليهود يشبه مكانة القلب في «العهد القديم»[٧].

في هذا المنحى راحوا ينظرون إلى الهيكل على أنه رمز ينطق، دومًا، بحضور «يهوه» حضورًا ملوكيًّا وسط شعبه، ومن ثم اعتبروه المكان المفضل للصلاة لاستقطاب الإسرائيليين، ولا سيما في أوقات المحن. والمذهل في الأمر أن المصادر اليهودية تتحدث بتفاصيل مثيرة عن بناء الهيكل وأجزائه، وتعرض أدق التفاصيل حوله، لدرجة يمكن أن ينساق العامة وراء ما تعرضه من أوهام وتصورات.

نظرًا للارتباط المصطنع يهوديًّا بـ «الحائط الغربي»، أو الهيكل، ينفرد هذا الحائط بمكانة خاصة لدى اليهود والصهيونيين، ضمن تركيزهم على إيجاد رموز دينية، أو تاريخية، للبرهنة على صلتهم المزعومة بأرض فلسطين، خاصة وأن لهذا الحائط تأثيرًا كبيرًا على الجموع اليهودية، بمثوله المادي، وبنيانه الرائع الأخّاذ[٨].

المسألة، إذن، غير معزولة عن أفكار مسبقة وغيبية، جرى ترتيبها وفق نمط ذهني مفرق في عنصريته، استنادًا إلى اعتبارات سياسية، تسعى لحيازة التفهم والتأييد العالمي لدعاوى «الحق التاريخي»، التي تنادي بها الحركة الصهيونية، خلافًا لكل القوانين والمواثيق والأعراف الدولية. وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن موضوع الهيكل برمته لا يعدو أن

يكون واحدًا من الإنشاءات الأيديولوجية السياسية، حيث لم يعرف في الروايات المختلفة أن النبي موسى قد دخل فلسطين، ولم تذكر هذه الروايات أنه بنى هيكلًا. وحسب «معجم اللاهوت الكتابي» لم يكن للعبرانيين هيكل في زمن الآباء، أي في عهود ما يسمونهم أبرام وإسرائيل. ويشير المعجم إلى أن المعبد الأمثل، الذي كان في عهد داود، هو «خيمة الاجتماع» فحسب [٩].

الاعتراف الدولي

يحكي الكاتب الصهيوني موطي غولان، في كتابه المهم، حول رؤية الحركة الصهيونية لمدينة القدس التاريخية، والذي جاء تحت عنوان «القدس في نظر الصهيونية» أن الحركة الصهيونية، منذ بدايتها، وخاصة تلك التي تستند إلى أفكار تيودور هرتزل، كانت قد أصرت على الحاجة إلى ميثاق، وإلى اعتراف دولي بالمشروع اليهودي القومي في «أرض إسرائيل»، وأن التناقض بين الاعتراف الدولي، الذي كانت تتوق إليه الصهيونية، وبين السيادة اليهودية على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين، كان جليًّا لزعماء الحركة الصهيونية، منذ نشأتها [١٠].

كان بنيامين زئيف هرتسل ـ أحد زعماء الحركة الصهيونية ـ يرى منذ عام ١٨٩٦ بأن السيادة اليهودية على «أرض إسرائيل» لا تعني، بصورة تلقائية، بأن القدس عاصمة لهذا الكيان المتمتع بالسيادة. وأن هرتسل، الذي كانت المسائل الإقليمية تافهة في نظره، مقابل فكرة السيادة اليهودية، والتي كانت شبكة المقتضيات التي عمل في إطارها تتمثل في السياسة الدولية، وليس التراث الثقافي ـ الديني اليهودي، لم يجد هرتسل صعوبة في أن يرى في القدس، وما حولها، إقليمًا خارجيًّا، مقابل فرصة الحصول على اعتراف دولي بالسيادة اليهودية على بقية أجزاء «أرض إسرائيل»!

يقص الكاتب الصهيوني موطي، أيضًا، أن حاييم وايزمان، أول رئيس للكيان الصهيوني، قد كتب لزوجته، حينما زار القدس للمرة الأولى، قائلًا: «إن الوضع في القدس تعيس، وتعيس جدًّا، حيث يوجد هناك عدد قليل جدًّا من اليهود، وأن العين والقلب لا يصطدمان حتى بمؤسسة عبرية واحدة». مضيفًا، في فقرة أخرى، بأن المساجد، والكنائس، والقباب ترتفع صارخة إلى السماء بأن القدس ليست مدينة عبرية [١١]، ما يعني بأن ثمة اعترافًا إسرائيليًّا بأن القدس عربية من الألف إلى الياء، وأن سياسة التزوير الصهيونية تؤتي ثمارها بمرور الوقت.

يؤكد غولان ذلك، في فقرة أخرى من كتابه «القدس في نظر الصهيونية»، قائلًا: «إن الطريقة التي طرحت فيها فكرة التقسيم مثيرة للاهتمام، بحد ذاتها، ومع أن مصداقية الرواية غير واضحة، إلا أن فيها ما يشير إلى الموقف العفوي والإيجابي لزعامة الحركة الصهيونية، من هذه الفكرة؛ فعند زيارة (لجنة بيل)، وهي لجنة تحقيق في أحداث ثورة ١٩٣٦ الفلسطينية، إلى مستعمرة نهلال، في مرج بني عامر، قام وايزمان بإنقاذ البروفيسور كوبلاند، رئيس اللجنة، من الوحل هناك، ودخل معه في محادثة داخل منزل خشبي، يستخدم كسكرتيرية للمستعمرة. وقد مكث الاثنان هناك، وقتًا طويلًا، وعندما خرجا كان وجه وايزمان يكاد يتفجر من الفرح. وحول سؤال المرافقين، بخصوص مضمون المحادثة، لم تقدم أي إجابة، وقد اتضح، بعد ذلك، أن كوبلاند طرح فكرة تقسيم «أرض إسرائيل» إلى دولتين، يهودية وعربية، على أن تبقى القدس خارج هاتين الدولتين. وعندما قام وايزمان بعرض الفكرة أمام ديفيد بن غوريون، قبلها، على الفور! [١٢] ويستمر غولان في الحديث، ليؤكد بأن زعماء الحركة الصهيونية وافقوا على أن استمرار سلطة الانتداب البريطانية على فلسطين ينطوي على فرصة، ولو ضئيلة، لسلطة يهودية في المدينة، في المستقبل!

قرار التقسيم

حول قرار التقسيم، في يوم ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، كانت المناقشات قد غطت جميع الجوانب المتصلة بمشروع التقسيم، وكان من المنتظر أن يتم التصويت عليه في الجلسة المسائية من ذاك اليوم، على أنه تبين للصهاينة بأن المشروع سيفشل إذا ما تم الاقتراع عليه في تلك الليلة. وقد وافق اليوم التالي لهذا التأجيل «عيد الشكر» عند الأمريكيين، وبالرغم من أنه ليس من الأعياد الرسمية التي تعطل فيها أعمال الأمم المتحدة، فإن رئيس الجمعية العامة آنذاك ، والمعروف بميوله الصهيونية، قرر، لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، ألا يعقد اجتماعًا للجمعية العامة في ذاك اليوم، وأن يعقدها في مساء اليوم الذي يليه، وهكذا توفر للصهاينة ومؤيديهم ثمان وأربعون ساعة للمناورات، والضغوط، ومحاولات الإقناع، والتأثير، والابتزاز.

حينما استأنفت الجمعية العامة اجتماعها، بعد ظهر يوم ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، تم التصويت لصالح مشروع القرار، حيث استخدمت سياسة التهديد والوعيد، جنبًا إلى جنب مع سياسة الإغراء والوعود بالمعونات الاقتصادية، في سبيل تغيير مواقف الدول التي كانت تعارض التقسيم. فبالنسبة لحكومة ليبيريا، ذكر وزير البحرية الأمريكية السابق، في عهد ترومان، جيمس فورستال، أن «شركة فايرستون للمطاط قامت بالإبراق لشركتها في ليبيريا للضغط على الحكومة الليبيرية للتصويت لصالح التقسيم»؛ وتحولت ليبيريا من معارض للتصويت إلى مؤيد له في سرعة البرق.

حدث ذلك مع حكومة هاييتي التي اضطر مندوبها إلى أن يعلن، والدموع في عينيه، أنه تحول من معارض للتقسيم إلى مؤيد له، بعد أن قام الوسطاء، مثل تدولف بيرلي، الذي استغل وعد أمريكا لهاييتي بالمعونة الاقتصادية لهذا الغرض. كذلك الحال مع حكومة الفلبين، فبعد أن هاجم مندوبها، الجنرال كارلوس روميلو، مشروع التقسيم، وقال: «إن حل مشكلة تخلص أوروبا من اليهود يجب ألا يكون على حساب عرب فلسطين، وفي إقامة دولة يهودية في بلادهم». «وإنه لذلك سيقترع ضد التقسيم، وإذا بحكومة الفلبين تضطر إلى تغيير موقفها، وتبرق إلى الجنرال روميلو بالعودة، وتحل محله السفير الفلبيني في واشنطن، بعد أن تلقى رئيس جمهوريتها تهديدًا من السفير الأمريكي في مانيلا بأن الكونجرس الأمريكي لن يوافق على القوانين السبعة المعروضة عليه والمتعلقة بالفلبين إذا لم تبدل حكومتها موقفها من قرار التقسيم» [١٣]. بذلك استخدمت الحركة الصهيونية ومؤيدوها أسلحة مختلفة لتزوير الحقائق، حيث لعب المال دورًا مؤثرًا في استمرار هذه السياسة حتى الآن.

على الرغم من رفض العرب لقرار التقسيم، على اعتبار أن تدويل القدس يسلبهم حقهم التاريخي والشرعي في السيادة على المدينة، فإن الجانب الصهيوني قد تقبل القرار ـ في خبث ودهاء ـ حتى يتمكن، أولًا، من إعلان استقلال الدولة اليهودية، وبعدها يقوم بفرض وقائع جديدة على الأرض [١٤].

اختلف زعماء الحركة الصهيونية، فيما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٠، حول اختيار العاصمة بين ثلاث مدن، ليس من بينها القدس، حيث اقترح بن غوريون مستوطنة كورنوب في النقب، بينما فضلت غولدا مائير مدينة حيفا، وأخيرًا استقر رأي اللجنة الإسرائيلية المعنية باختيار العاصمة، في ١٣ مايو/ أيار ١٩٤٩، على اتخاذ إحدى ضواحي تل أبيب عاصمة لإسرائيل [١٥].

جاء اختيار تل أبيب كعاصمة، رغم قيام إسرائيل باحتلال القدس الغربية في غفلة من الزمن عندما استغلت إسرائيل فترة الهدنة الأولى، وتقدمت في ٢٩ مايو/ آيار ١٩٤٨، نحو جدار القدس، واحتلت المواقع المهمة، كاللد والرملة، وشقت طريقًا بين تل أبيب والقدس، واستمرت إسرائيل باستعداداتها العسكرية حتى الهدنة الثانية، حيث تحول الموقف العسكري لصالحها، مما دفع بالوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن الدولي، جاء فيه أن القدس تقع في وسط الإقليم العربي، وأن أي محاولة لعزلها سياسيًّا، أو غير ذلك عن الإقليم العربي المحيط بها، تنطوي على مصاعب جمة، ودفع برنادوت حياته ثمنًا لهذا التقرير عندما اغتالته إسرائيل.

أما ملابسات إعلان القدس الغربية عاصمة لإسرائيل، بعد ذلك، فقد جاء في إطار سياسة فرض الأمر الواقع، التي أجادت إسرائيل استخدامها خطوة خطوة، وكانت بدايتها عندما شكلت إسرائيل محكمتها العليا في القدس، في الخامس عشر من سبتمبر/ أيلول ١٩٤٨، ومن قبلها إنشاء الجامعة العبرية بالقدس في عام ١٩٢٥!

حرب يونيو ١٩٦٧

اندلعت حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧، فاحتلت إسرائيل شرقي القدس، وبدأت سياسة الخطوة خطوة نحو تزوير وتهويد مدينة القدس، حيث اتفقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، سواء حكومات العمل (المعراخ)، أو الليكود، على هذه السياسة، ووضعت البرامج الإستراتيجية والتكتيكية لبلوغ هذا الهدف، فبعد أن أعلن عن توسيع حدود بلدية القدس وتوحيدها، في الثامن والعشرين من يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وطبقًا للسيادة الإسرائيلية الهادفة إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، مع أقل عدد ممكن من السكان العرب، رسم الوزير السابق، رحبعام زئيفي، حدود البلدية لتضم أراضي ٢٨ من القرى والمدن العربية، وتخرج جميع التجمعات السكانية العربية، ونتيجة ذلك أخذت هذه الحدود وضعًا غريبًا، فمرة مع خطوط التسوية (الطبوغرافية)، ومرة أخرى مع الشوارع، وهكذا بدأت حقبة أخرى من رسم حدود البلدية، لتزداد مساحة بلدية القدس، من ٥,٦ كم٢، إلى ٥,٧٠ كم٢، وتصبح مساحتها مجتمعة (الشرقية والغربية) ٥,١٠٨ كم٢، ثم وسعت، مرة أخرى، سنة ١٩٩٠، في اتجاه الغرب، لتصبح مساحتها، حاليًّا، ١٢٣ كم ٢ [١٦].

سرعان ما أصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارها بضم القدس، وجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل، حيث أصدر الكنيست الإسرائيلي قرارًا على هيئة إضافة فقرة إلى القانون الإسرائيلي «قانون الإدارة والنظام لعام ١٩٤٨» نصّت على تطبيق قانون إسرائيل الخاص بالقانون والإدارة على جميع مساحة (أرض إسرائيل)، التي حددتها الحكومة الإسرائيلية بالرسوم.

اتخذت سلسلة من الإجراءات، من بينها:

١- حل مجلس بلدية القدس، حيث أبلغ القائد العسكري للمدينة، في ٢٩ يونيو/ حزيران، أمين القدس الشرقية «روحي الخطيب»، قراره بقوله: «إنه يشرفني أن أبلغكم حل مجلس البلدية»!

٢- إغلاق المحاكم المدنية، والعربية، وفرض القانون الإسرائيلي على المدينة.

٣- تطبيق المناهج الدراسية على المدارس والمعاهد التعليمية في القدس.

٤ - إغلاق البنوك العربية، ومصادرة أموالها، مع فرض الضرائب الإسرائيلية على الأهالي العرب، وتداول العملة الإسرائيلية.

٥ - إلزام العرب بالحصول على تصاريح دخول القدس، وبذلك أصبحت المدينة معزولة عن باقي أجزاء الضفة الغربية.

هنا برعت السياسة الصهيونية في كيفية استخدام ثقافة التزوير، والتزييف، وخلط الأمور، واللعب بالألفاظ، حيث سعت إسرائيل إلى التخفيف من ردود الفعل العالمية ضدها، خاصة حيال قضية «الضم»، وذلك أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الاستثنائية الخامسة، التي بدأت في ٤ يوليو/ تموز ١٩٦٧، ومحاولة الادعاء أمامها أن «عبارة» (الضم) غير واردة هنا (وأن) الإجراءات المتخذة تتعلق بالدمج، على الصعيدين الإداري والبلدي، لخلق قاعدة قانونية من أجل حماية الأماكن المقدسة. وجعلت السلطات الإسرائيلية تقوم بحل بلدية القدس العربية عن طريق أمر صادر عن الحكم العسكري قبل انسحابه من المدينة، وحلول الحكم المدني الإسرائيلي مكانه، حيث تلقى نائب الحكم العسكري للقدس، يعقوب سلمان، أمرًا بحل البلدية العربية، وذلك في السابع والعشرين من يونيو/ حزيران ١٩٦٧ [١٧].

قيل في الرواية الصهيونية، لتبرير هذه المسألة، إن الحكومة الإسرائيلية عملت بسرعة على تقليص الاحتكاكات التي يمكن أن تنجم عن عدم توضيح مكانة القدس، فتقرر العمل وفق قوانين «توحيد القدس»، وتطبيق قوانين إسرائيل على المدينة، وإعطاء هذا الأمر طابعًا عاديًا، دون أي إعلان احتفالي لعدم إثارة الانتباه. واعتبر آخرون بأن قانون القضاء والإدارة بدا وسيلة ضعيفة لتوحيد القدس، ومع ذلك، كانت له مكانة تشبه المكانة الدستورية في دولة لا يوجد فيها دستور [١٨].

أثارت عملية الضم مشاكل قانونية معقدة، على صعيد الحياة اليومية، والوضع القانوني للأهالي العرب في المدينة، وأخذت هذه المشاكل تتفاقم مع تعميق إجراءات الضم، مما استدعى إصدار عدد من التشريعات الأخرى بشأنها، واتخاذ الإجراءات التي تلائم أهداف الاحتلال الإسرائيلي. أما أولى تلك القضايا فكانت مشكلة علاقة عرب القدس بالقوانين الإسرائيلية، حيث اعتبر أهالي المدينة من سكان إسرائيل، لا من مواطنيها، فامتنعت السلطات عن منحهم الجنسية الإسرائيلية، ومنعتهم من الاشتراك في الانتخابات العامة، بينما سمحت لهم بالاشتراك في الانتخابات البلدية لمدينة القدس فحسب، ويبدو أن الهدف الرئيسي من وراء هذه السياسة هو عدم زيادة عدد العرب الذين يتمتعون بحقوق المواطنة في القدس للمحافظة على الطابع اليهودي للدولة الصهيونية، وتسهيل عمليات نزوح العرب من أهالي المدينة إلى الدول العربية والأجنبية، مما ينسجم مع الأهداف الإسرائيلية بتقليل عدد الأهالي العرب فيها قدر الإمكان، وهي السياسة التي دأبت إسرائيل على استمرارها منذ احتلالها لمدينة القدس.

استنادًا إلى الدراسة التي أعدها دافيد كرافينكر (أحد الباحثين الإسرائيليين العاملين في شؤون تخطيط القدس)، كان الاعتبار الرئيسي، الذي وجه متخذي القرارات في إسرائيل، هو السعي للسيطرة على أكبر مساحة من الأرض، مع الحد الأدنى من السكان العرب، ومنع إمكانية تقسيم المدينة في المستقبل، وفي ضوء هذه الاعتبارات أخرجت من مجال الضم ضواح مأهولة بالعرب، مثل أبو ديس، والعيزرية، وأخذ شمالي القدس شكلًا طولانيًا، وبارزًا، وذلك من

خلال السعي إلى إدخال مطار عطروت (قلندية) في مجال المدينة. واتضح، بمرور السنين، أن الإجراءات التعسفية تسببت بالعديد من المشكلات، ومنها انشطار القرى والأراضي العربية بهذه الحدود بين القدس الموحدة، والضفة الغربية[١٩].

بيّن وزير الإسكان الإسرائيلي السابق، إبراهام عوفير، بأن الحكومة الإسرائيلية تعمل جاهدة لتوسيع رقعة الأراضي لتصل إلى البحر الميت شرقًا، وقد وضّح بن غوريون إلى أشكول قائلًا: «لا بد من إحضار اليهود إلى القدس الشرقية مهما كان الثمن، فلا بد من توطين عشرات الآلاف من اليهود في خلال فترة قصيرة من الزمن، ولو في الأكواخ، فلا يجب أن ننتظر حتى تبنى أحياء جديدة تم التخطيط لها، فأهم شيء أن يصبح لليهود وجود هناك»[٢٠].

وتعني هذه الخطوات أن الكيان الصهيوني كان، وما زال، يهدف إلى فرض سياسة الأمر الواقع على الأهالي الفلسطينيين بالتوطين تارة، وبشراء الأراضي تارة أخرى.

حريق المسجد الأقصى

استهلت غولدا مائير فترة حكمها بأبشع جريمة عرفتها القدس، وذلك بمحاولة إحراق المسجد الأقصى، في يوم ٢١ أغسطس/ آب ١٩٦٩، ولم يكن اختيار إسرائيل لهذا اليوم اختيارًا عشوائيًّا، فالتوقيت نفسه كان يدل دلالة واضحة على أن هناك مخططًا عاجلًا لطمس كل المقدسات الإسلامية، لقد وقعت الجريمة في اليوم التالي لإنجاز بعض الحفريات التي نفذتها الحكومة الإسرائيلية تحت أرضية المسجد الأقصى بزعم كشف الآثار المندثرة منذ ألفي سنة لهيكل سليمان، ومحاولة الإحراق كان إجراء متممًا لعمليات الحفر، وأكثر من هذا، فقد وقعت جريمة الحريق في غير الموسم السياحي الذي تنظمه إسرائيل للقدس، وفي يوم الخميس، حتى يجد المصلون المسلمون أنفسهم في يوم الجمعة التالي أمام الأمر الواقع الذي تتحكم به السلطات الإسرائيلية لإغلاق المسجد!

استمرارًا لسياسة التضليل والتزوير، بدأت مسرحية محاكمة الشاب الأسترالي، مايكل روهان، والذي اتهمته إسرائيل، وحده، بالجريمة، ثم ادعت بأنه مجنون، ومعتوه، وبدأت بعد أن أصدرت السلطات الإسرائيلية عدة بيانات متناقضة عن الحريق، تضمنت تصريحات رسمية، قالت ـ أولًا ـ بأن الحريق حدث عرضًا من احتكاك الأسلاك الكهربائية، ثم زعمت بأن الحريق وقع في الساعة السابعة والدقيقة العشرين صباحًا، والحقيقة أنه وقع قبل ذلك بساعة، على الأقل. كما أنه عندما بدأت المحاكمة بالغت إسرائيل في شكليات المحاكمة نفسها، حيث وضعت المتهم في قفص زجاج لا يخترقه الرصاص، ووضعت على أذنه سماعه لترجمة الإنجليزية لمدلولات المحاكمة التي تجري باللغة العبرية، غير أن المتهم نفى التهم الأربع الموجهة إليه، رغم أن الادعاء كان يعتمد على اعترافات كاملة لروهان كان قد أدلى بها تفيد إحراقه المسجد الأقصى وحده. وعادت المسرحية الإسرائيلية لتقدم فصلًا جديدًا فيها بادعاء أن المتهم أشعل النيران في المسجد بالفعل، ولكن في ظروف خاصة سيطر فيها عليه الجنون. وبالفعل، تمت تبرئة المتهم[٢١]!

عن حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧، أيضًا، يقول المفكر الإسرائيلي المعروف، أمنون روبنشتاين: لقد بدأت بحرب

الأيام الستة (المصطلح الذي يطلقه الإسرائيليون على حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧)، مرحلة جديدة في كل من الفكر والسياسة الإسرائيليين، إن تأثيراتها السياسية والأيديولوجية هائلة، لدرجة أنه من الممكن النظر إليها باعتبارها تحولًا حقيقيًا في التاريخ الإسرائيلي والصهيوني، فذلك اللقاء الذي مع حائط المبكى، ومع القدس، ومع يهودا والسامرة (الضفة الغربية). لقد تم دفعة واحدة اقتحام سور الانغلاق، وأصبحت كل تلك الأماكن، التي كانت غاية حنين اليهود لأجيال طويلة ، بؤرة لتدفق الجماهير. وقد حظي بشهرة كبيرة، بصفة خاصة، ذلك اللقاء بين المظليين والحائط، والذي بكى خلاله المقاتلون القساة»[٢٢] ما يعني أن (الحائط الغربي) كان حلمًا لليهود والحركة الصهيونية فحسب، وليس حقًا مشروعًا لهم.

ألقى الوزير البريطاني السابق، أنتوني ناتنغ، محاضرة في المجلس اليهودي الأمريكي، في يوم ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧، بمناسبة مرور خمسين عامًا على صدور «وعد بلفور»، وكان عنوانها «مأساة فلسطين منذ وعد بلفور حتى اليوم ـ نوفمبر ١٩١٧ ـ نوفمبر ١٩٦٧»، وقد جاء فيها: «أن بريطانيا العظمى قررت أن تقيم فوق فلسطين قاعدة إستراتيجية تستطيع منها أن تدافع عن قناة السويس، تحت مظلة الصورة الإنسانية التي تبدو في تصريح بلفور». وقال، أيضًا: «إن الدعاية الصهيونية تريدنا أن نعتقد بأن اللاجئين الفلسطينيين جاءوا نتيجة للهجوم العربي على إسرائيل، عام ١٩٤٨، وأن قادتهم العرب أمروهم بالرحيل عن أراضيهم، بعد أن وعدوهم بإعادتهم إليها ، بعد تصفية إسرائيل، والحقيقة عكس ذلك، تمامًا، فالصهاينة أمروهم، بل أجبروهم على ترك الأراضي التي خصصت لإنشاء دولة إسرائيل»[٢٣].

نماذج حية لثقافة التزوير

من نماذج سياسة التزوير الإسرائيلية لمدينة القدس وأهلها: التعليم، والقضاء، والخدمات العامة، حيث أصبحت كافة المؤسسات التعليمية، على اختلاف مشاربها، هدفًا للحملة الصهيونية الرامية لتفريغ المدينة من أهلها، وتغيير الهوية العربية، من خلال فرض القيود الأمنية، مما يؤدي إلى تعطيل المدارس، وحرمان الطلاب من مدارسهم نتيجة لغياب المعلمين العرب، والذين أغلبيتهم من خارج دائرة القدس، بالإضافة إلى إدراج اللغة العبرية لغة رسمية في المدارس، إلى جانب اللغات الأوروبية الأخرى، فضلًا على إلغاء المناهج والكتب الدراسية، التي كان معمولًا بها في المدينة قبل الاحتلال عام ١٩٦٧، ناهيك عن فرض رسوم عالية في محاولة لإبعاد التلاميذ عن هدفهم الأصلي والمتمثل في التعليم، فيما منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فتح مدارس جديدة إلا برخصة من وزير التعليم الإسرائيلي.

كما قامت السلطات الإسرائيلية بإلغاء الكتب الدراسية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالوطن العربي، ووضعه وتاريخه، فقامت بطبع كتب ومذكرات فيها الكثير من المغالطات، وتشويه الحقائق التاريخية، وهو ما يعني صبغ التعليم الفلسطيني بالصبغة الصهيونية، والقضاء على الفكر الفلسطيني، وإجهاضه، بوضع العراقيل أمام التلاميذ والطلاب لنشر الجهل والأمية بين صفوفهم، وإزالة النزعة الوطنية من قلوبهم، والانتماء القومي لأرضهم[٢٤].

حول القضاء الفلسطيني في القدس، اتبعت السلطات الإسرائيلية سياسة دمج القضاء في القدس بالقضاء الإسرائيلي، من خلال إصدار قانون خاص بذلك (رقم ٣٩)، بنقل محكمة الاستئناف من القدس إلى مدينة رام

الله بالضفة الغربية، كما أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بإلغاء المحكمة الابتدائية بالقدس، وقامت بفصل جميع المحاكم النظامية في القدس عن النظام القضائي في الضفة الغربية [٢٥].

من المفردات الصهيونية، أيضًا، والتي اتخذتها الحركة الصهيونية العالمية لدعم أفكارها الاستعمارية، والترسيخ لتأسيس تجمع صهيوني، أو دولة احتلال غاصب، قائمة على مجموعة من الأوهام والأساطير، تحاول بشتى الطرق أن تصنع لها تاريخًا، بسرقة تاريخ وحضارة الآخرين، فالنجمة السداسية (نجمة داود)، الذي يتخذها الصهاينة شعارًا لهم، لا يوجد لها أثر في أسفار «العهد القديم»، ولم تصبح رمزًا لهم، بشكل ملموس، إلا في القرن التاسع عشر، وليس لليهود علاقة بها، من قريب أو بعيد، فهي زخرفة إسلامية وجدت على العمائر الإسلامية فحسب، ومنها قلعة الجندي برأس سدر بسيناء، التي تبعد ٢٣٠كم عن القاهرة، والتي أنشأها القائد صلاح الدين الأيوبي.

أما عن نقش الشمعدان أو «المينوراه» ذو السبعة أو التسعة أفرع، والذي اتخذه اليهود شعارًا لهم، فليس له أي أساس تاريخي، وأن وصف المينوراه الوارد في سفر الخروج (٢٥-٣٧) هو وصف لشمعدان روماني من أيام تيتوس (٧٠م)، وبرز كرمز يهودي منذ بدايات العصر الروماني، فهو رمز خاص بالحضارة الرومانية. أما المرجعية الدينية التي اعتمدوا عليها لربط هذا الرمز بتاريخ اليهود فليس لها أي أساس ديني صحيح، حيث اعتبروا الشمعدان السباعي رمزًا لخلق الله (سبحانه وتعالى) العالم في ستة أيام، واستراح في اليوم السابع، وهذا كذب وافتراء على المولى (عز وجل)، الذي خلق العالم في ستة أيام، دون تعب يحتاج إلى الراحة ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ (ق: ٣٨). كما جاء في سفر زكريا (٤:٢-٣، ١١- ١٢) تفسير لشعلاتها السبعة بأنها أعين الرب الحامية في الأرض، فإذا كانت أعين الرب فيجب أن تكون محددة، ولكن هذا الشمعدان مرة سباعي وأخرى تساعي!، كما استخدموا هذا الرم ز لتزوير تاريخ الشعوب، كما فعلوا في شبه جزيرة سيناء، أثناء احتلالها، بحفر هذا الشمعدان على هضبة شهيرة بها تسمى هضبة «حجاج»، وتقع على طريق الحج المسيحي بسيناء، ليثبتوا بأن هذا الطريق طريق حج لليهود فحسب، وتم كشف هذا الافتراء، وإثبات أن هذا الطريق خاص بالحج المسيحي فحسب. كما استغلوا لوحتين أثريتين، عرضهما الباحث الأردني أحمد الجوهري في مؤتمر الآثاريين العرب، عام ٢٠٠٦، على إحداهما نقش الشمعدان، وعرضوا على الباحث دراسة هذه اللوحة، ليصنعوا بها لأنفسهم تاريخًا حقيقيًا[٢٦].

من الإجراءات الإسرائيلية لتزوير الواقع العربي على القدس، جمع الوثائق التي صادرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي من مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، وأكثر هذه الوثائق أهمية ما كان ببيت الشرق بالقدس المحتلة، والذي عثرت فيه على مسح شامل للبيوت والأراضي العربية بالقدس الشرقية، وبرامج متعددة لمواجهة مخططات التهويد، بما في ذلك كل عقار ينوي أصحابه بيعه، وضمان عدم وصوله إلى أيدي السماسرة الإسرائيليين أو الفلسطينيين الذين ينشطون في هذا المجال [٢٧].

لم تكتف السلطات الإسرائيلية بذلك، بل أخذت تضع لافتات داخل الحرم القدسي الشريف، تؤكد فيها بأنه المنطقة لمكان جبل الهيكل، كما أخذت في تشجيع السياحة الدينية، والرحلات المدرسية المنتظمة للحرم القدسي، بحجة التواجد اليهودي [٢٨].

بيد أن من بين آلاف المقالات، التي تنشر يوميًا، طالب المحلل السياسي الإسرائيلي يارون لندن، بصحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، باستعادة المدن الفلسطينية المحتلة لأسمائها الحقيقية ، باعتبار أن ذلك يعد نقطة في بحر كبير لجسر الهوّة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولاستمرار التعايش بينهما، واستمرار الحياة على الأرض الفلسطينية المحتلة (على حد زعمه)، ومن بين هذه الأسماء: القدس، ويافا، واللد، والرملة، وأسدود، وعسقلان، وبئر السبع، وغيرها من المدن والبلدات الفلسطينية التي لا تزال ترزح تحت نير الاحتلال. جاءت هذه المطالبة بعد اعتراف الكاتب الإسرائيلي بأن كيانه المحتل بدأ تكوين أركان دولته المزعومة باختلاق أسماء عبرية لأسماء البلدات والمدن، والوديان، والجبال، والجداول الفلسطينية العربية، وكان الهدف الصهيوني من وراء ذلك السيطرة على الأرض، والذاكرة التاريخية، وهي سياسة صهيونية اتبعت ثقافة التزوير التاريخية (٢٩).

من بين هذه المصطلحات والأدبيات، التي باتت أمرًا واضحًا في وسائل الإعلام الصهيونية، كثرة إطلاق لفظ «عمليات إرهابية»، و«انتحارية» على العمليات الفدائية، أو الاستشهادية، حيث استخدام لفظ «هتأفدوت»، وتعني بالعربية «انتحارية»، واستخدام لفظ «تيروريزم»، وتعني بالعربية كما الإنجليزية «إرهابية»، وهما اللفظان العبريان اللذان يلصقان بالعمليات التي يقوم بها الفلسطينيون ضد الكيان الصهيوني.

من هنا، وعلى الرغم من أن إسرائيل القديمة لم تكن إلا خيطًا رفيعًا في نسيج فلسطين الغني، فإن كل هذه الإجراءات الصهيونية، وغيرها، تهدف إلى طمس الهوية العربية الفلسطينية في مدينة القدس، بحيث يصبح الفلسطينيون أقلية هامشية، ليس لها تأثير يذكر، في إطار ما يدعى «بالقدس الكبرى، العاصمة الأبدية لإسرائيل».

* * *

هوامش الفصل الثاني:

(١) د. محمد جلاء إدريس، **أورشليم القدس في الفكر الإسرائيلي**، ط١، مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٥٩.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٦١.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٦.

(٤) محمد محمد حسن شُرَّاب، **القول المبين في تأريخ القدس وفلسطين**، ط١، دار مؤسسة فلسطين الثقافية، دمشق، ٢٠٠٦، ص ٢١.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٧٦.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٧٧.

(٧) إبراهيم عبد الكريم، **حائط البراق ـ الملكية الإسلامية والانتحال اليهودي**، ط١، القيادة الشعبية الإسلامية العالمية، ٢٠٠١، ص ١٨.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ١٨.

(٩) **المصدر نفسه**. ص ٧٧.

(١٠) موطي غولان، **القدس في نظر الصهيونية**. ترجمة جواد سلمان الجعبري، ط١، منشورات وزارة الإعلام الفلسطينية، ١٩٩٦، ص١١.

(١١) **المصدر نفسه**. ص ١٥.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٧.

(١٣) اللواء أحمد عبد الوهاب، **رسالة من التوراة إلى مؤتمر السلام**، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٢٢.

(١٤) د. أحمد يوسف القرعي، **القدس من بن غوريون إلى نتانياهو**، ط١، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٨

(١٥) د. أحمد يوسف القرعي، تهويد القدس والكونجرس الأمريكي، **الأهرام** (القاهرة)، ١٩/ ٥/ ٢٠٠٥.

(١٦) خليل توفكجي، الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج، **المركز الفلسطيني للإعلام**، ١٣/ ٨/ ٢٠٠٥.

ـ انظر الموقع الإلكتروني: www.palestine-info.net

(١٧) سمير جريس، **القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد**، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص ٦٨.

(١٨) إبراهيم عبد الكريم، المخططات الهيكلية الإسرائيلية لتهويد القدس، **شؤون عربية** (القاهرة)، عدد ١٠٢، ٢٠٠٠، ص ١١٠ ـ ١٢٧.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ١١٦.

(٢٠) **أبحاث الندوة الدولية «القدس التاريخ والمستقبل»**، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، فبراير/ شباط ١٩٩٧ (انظر: د. سليمان محيي الدين سليمان فتوح، **سياسة التهويد الإسرائيلية لمدينة القدس منذ عام ١٩٦٧ حتى وقتنا الحاضر**). ص ٢٧٦.

(٢١) القرعي، القدس من ...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠.

(٢٢) د. رشاد الشامي، **الحروب والدين في الواقع السياسي الإسرائيلي**، ط١، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٥٦.

(٢٣) عبد الوهاب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٠.

(٢٤) أبحاث الندوة الدولية «القدس التاريخ والمستقبل»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٠.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ٢٩١.

(٢٦) عبد الرحيم ريحان، الصهاينة لصوص حضارة، **المصريون**، ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٨.

ـ انظر الموقع الإلكتروني: www. almesryoon.com

(٢٧) محمد بسيوني، القدس بين فرض الأمر الواقع والتهويد، **الأهرام** (القاهرة)، ٨/ ٥/ ٢٠٠٥.

(٢٨) أبحاث الندوة الدولية «القدس التاريخ والمستقبل»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٧.

(٢٩) يارون لندن، الخيار العربي، **يديعوت أحرونوت**، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٨.

* * *